وهي مني بريء منه ويقول الخامسة ويدان لعنة الحاكم علي ان كنت من الكاذبين

هذا فصل اللعان وهو مصدر لاعن وهو مشتق من اللعن وهو الابعاد وسمي لما يعقب اللعان من الابعاد بان احدهما كاذب فيكون ملعونا او قيل لان كل واحد منهما يبعد عن صاحبه بتابيد التحريم وهو في الشرع عبارة عن كلمات معلومة جعلت حجة للمضطر الى قذف من لطخ فراشه والحق به العار واختير لفظ اللعان على الغضب والشهادة لان اللعان اللفظة الغريبة والشيء يشتهر بالغريب وقيل لانه في لعان الرجل وهو متقدم والاصل فيه قوله تعالى والذين يرمون ازواجهم ولم يكن لهم شهداء الا انفسهم فشهادة احدهم اربع شهادات بالله انه لمن الصادقين والخامسة ان لعنة الله عليه ان كان من الكاذبين الآيات وسبب نزولها ان هلال بن امية قذف زوجته عند رسول الله صلى الله عليه وسلم بشريك ابن السحماء فقال له النبي صلى الله عليه وسلم البينة او حد في ظهرك فقال يا رسول الله اذا رأى احدنا على امرأته رجلا ينطلق يلتمس البينة فجعل النبي صلى الله عليه وسلم يقول البينة او حد في ظهرك فقال هلال والذي بعثك بالحق اني لصادق وليترلن الله ما يبرئ ظهري من الحد فنزلت هذه الآيات وقيل غير ذلك فاذا قذف الرجل زوجته وجب عليه الحد كما جاء به النص وله مخلص ان عنه اما البينة او اللعان كما نص عليه الخبر ثم متى تبين الزوج انها زنت بان راها تزني جاز له قذفها ولكن الاولى ان يعفو عنه ويقع في قلبه صدقها او يحبها بقية او شاع ان رجلا زنا بها او راه خارجا من عندها في اوقات الريبة فلو شاع ولم يره او راه ولم يشع لم يجز في الاصح وقال الامام لو راه معها تحت شعارها على هيئة منكرة او راها معه مرارا كثيرة في محل ريبة كان كالاستفاضة مع الرؤية وتبعه القزالي وغيره ولا يجوز القذف عند عدم ما ذكرناه وهذا كله اذا لم يكن ولدا قال النووي قال اصحابنا واذا لم يكن ولد فالاولى ان لا يلاعن بل يطلقها ان كرهها والله اعلم وان كان هناك ولد تنتفي انه ليس منه وجب عليه نفيه باللعان كما قطع به الجمهور حتى ينتفي عنه من ليس منه في وجه لا يجب نفيه باللعان بل للقذف وعفو فان تيقن مع ذلك انها زنت قذفها ولا عفو والا فلا يقذفها لجواز ان يكون الولد من زوج قبله او من وطئ شبهة قال الامام انما يحصل اليقين اذا لم يطأها اصلا او وطيها وانت لا تلقى من ربع سنين من وقت لولي فرأى من ست انها حاضت ثم

الى اللعان

الى اللعان فيأتي بخمس كلمات كما ذكر الشيخ ويكون ذلك بامر الحاكم وناب وسيء ان كانت غائبة عن البلد او عن المجلس ويرفع في نسبها حتى تتبين عن قرب هل هو ان كانت حاملة او الى اثنائها اليها على الصحيح لان بها يحصل التمييز فلا يحتاج مع ذلك الى ذكر النسب ولا اسمه وقيل يجمع بين الاسم والاشارة ويقول في الخامسة ان لعنة الله علي ان كنت من الكاذبين فيبادر صبيانهم من الزنا للنفي وان كان هناك ولد ذكر في الكلمات الخمس لان كل مرة بمنزلة شهادة فيقولون هذا الولد او الحمل من زنا وليس مني فلو اقتصر على قوله من زنا هل يكفي قال لا كما نزجح لاحتمال ان يعتقد ومن اشبهة زنا فلا ينتفي به الولد والصحيح انه يكفي ولو اقتصر على قوله ليس مني لم يكف ولو اغفل ذكر الولد في بعض الكلمات احتاج الى اعادة اللعان وقول الشيخ فيقول عند الحاكم هذا لا بد منه في الاعتداد بصحة اللعان لا اللعان يمين فلا بد فيه من امر الحاكم كسائر الايمان وقوله على المنبر جماعة من المسلمين هذا من الاداب واقل العدد اربعة وليكونوا من اعيان البلد وصلحائهم ليكون ذلك تعظيما للامر وهو الرابع في الردع وقوله اشهد هذا اللفظ متعين فلو بدل له بقوله احلف بالله او اقسم بالله ونحو ذلك من الصادقين او ابدل لفظ اللعن بالابعاد او بدل لفظ الغضب بالسخط او ابدل لفظ الغضب بالعذاب وعكسه لم يصح على الاصح في جميع ذلك وقيل لا يصح قطعا لانه اخل باللفظ المأمور به فاشبه الشاهد اذا اخل بلفظ الشهادة واذا بلغ الرجل لفظ اللعن او المرأة لفظ الغضب استحب للحاكم ان يقول ان هذه الخامسة موجبة للعذاب في الدنيا وعذاب الدنيا اهون من عذاب الآخرة فاتقي الله تعالى فاني اخشى ان تذكر صادقا ان تبوء بلعنة الله ان ترجع وتتوا عليه ان الذين يشترون بعهد الله وايمانهم ثمنا قليلا لا نصيب لهم في الآخرة ولا يكلمهم الله يوم القيامة ولا ينظر اليهم يوم القيامة ولا يزكيهم عذاب اليم ومعنى لا خلاق لهم اي لا نصيب لهم فان ابيا اللعان ترتكبهما ويبقى الحاكم ان يذكرهما الخبر بعد الخبر وهو قوله صلى الله عليه وسلم ايما امرأة دخلت على قوم من ليس منهم فليست من الله في شيء ولن يدخلها الله الجنة وايما رجل جحد ولده وهو ينظر اليه احتجب الله منه وفضحه على رؤوس الاولين والآخرين رواه ابو داود والنسائي على الحابين يوم القيامة رواه ابو داود والنسائي وابن ماجه وصححه ابن حبان والحاكم وقال انه على شرط مسلم والله اعلم

قال ويتعلق بلعانه خمسة احكام سقوط الحد عنه ووجوب الحد عليها ونفي الولد

Copyright Reading University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)